وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 03 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع لأعلى مستوياته في سبعة أشهر وسط مخاوف بشأن الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في إغلاق أمس الأول الجمعة إلى أعلى مستوياتها في أكثر من نصف عام لتنهي موجة خسائر استمرت أسبوعين، مدعومة بتوقعات بتقلص الإمدادات، ومن المتوقع على نطاق واسع أن تمدد السعودية خفضا طوعيا لإنتاج النفط قدره مليون برميل يوميا حتى أكتوبر، مما يطيل أمد قيود الإمدادات التي صممتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، فيما يعرف مجتمعة باسم أوبك+، لدعم الأسعار.

وقال نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك، إن روسيا، ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، اتفقت بالفعل مع شركاء أوبك+ على خفض صادرات النفط الشهر المقبل.

وارتفع سعر التسوية لخام برنت 1.66 دولار، أو 1.9 %، إلى 88.49 دولارا للبرميل. وفي وقت سابق ارتفع إلى أعلى مستوى خلال الجلسة عند 88.75 دولارا للبرميل وهو أعلى مستوى منذ 27 يناير.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.39 دولار، بما يعادل 1.7 % تقريبًا، إلى 85.02 دولارا. وارتفع في وقت سابق إلى 85.81 دولارا وهو أعلى مستوى منذ 16 نوفمبر.

وارتفع برنت نحو 4.8 % هذا الأسبوع، وهي أكبر زيادة في أسبوع منذ أواخر يوليو. وتقدم خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 7.2 % خلال الأسبوع، وهو أكبر مكسب أسبوعي له منذ مارس.

الطلب يقترب من مستويات قياسية

وقال فيل فلين، المحلل في مجموعة برايس فيوتشرز: «هناك إدراك بأن الاقتصاد لا يتراجع عن الخريطة، وهناك مؤشرات على أن الطلب يقترب من مستويات قياسية»، «ويتعين على الناس أن يواجهوا الحقيقة الباردة والصعبة المتمثلة في أن الإمدادات أقل من المتوسط، وكانت الشهية للنفط في الولايات المتحدة قوية، مع انخفاض مخزونات الخام التجارية في خمسة من الأسابيع الستة الأخيرة، وفقًا للمسوحات التي أجرتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وأظهر تقرير أميركي تمت مراقبته باهتمام يوم الجمعة أيضًا ارتفاعًا في معدل البطالة واعتدالًا في نمو الأجور، مما عزز التوقعات بتوقف مؤقت لرفع أسعار الفائدة. وفي الوقت نفسه، تتزايد توقعات انتعاش الطلب في أماكن أخرى.

وأظهرت مسوحات خاصة أن تراجع قطاع الصناعات التحويلية في منطقة اليورو انحسر الشهر الماضي، مما يشير إلى أن الأسوأ قد يكون قد انتهى بالنسبة للمصانع المتضررة في المنطقة، في حين أن الانتعاش غير المتوقع في الصين أعطى بعض الأمل للاقتصادات المعتمدة على التصدير.

وتعتمد كل من أوبك والوكالة الدولية للطاقة على الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، لدعم الطلب على النفط خلال الفترة المتبقية من عام 2023، لكن التعافي البطيء لاقتصاد البلاد يثير قلق المستثمرين.

وقال تاماس فارجا من شركة بي في إم للوساطة النفطية إن ما تبقى من هذا العام يعد بنقص في الإمدادات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الاستهلاك العالي الصحي إلى حد معقول وجزئيًا بسبب تصميم السعودية على توفير حد أدنى للسعر المرتفع. وقال «ما لم يحقق الاقتصاد الصيني انتعاشا واثقا في العام المقبل، فإن المزاج العام سوف يسوء بشكل ملحوظ».

وفي مؤشر على الإمدادات المستقبلية، قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز يوم الجمعة إن منصات النفط الأميركية لم تتغير عند 512 هذا الأسبوع، وهو القياس عند أدنى مستوى له منذ فبراير 2022.

وقال محللون إن مخزونات النفط الخام الأميركية انخفضت إلى أدنى مستوياتها هذا العام ومن المرجح أن تنكمش أكثر، حيث يشير الطلب القياسي وتخفيضات إمدادات المنتجين وضعف العقود الآجلة وارتفاع تكاليف التخزين إلى زيادة السحب.

وقالوا إن سوق الخام المتشددة من المتوقع أن تستمر حتى عام 2024 وتضيف ضغطًا تصاعديًا على أسعار النفط العالمية. وفي إشارة صعودية، انخفضت المخزونات الأميركية الأسبوع الماضي بمقدار 10.6 مليون برميل، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ ديسمبر 2022 عند 420.65 مليون برميل.

وقال آل سالازار، نائب الرئيس الأول لشركة إنفيروس لتكنولوجيا الطاقة: «لقد اقتربنا بالفعل من عام 2022 ولا أعتقد أننا سنبدأ في البناء في النصف الثاني من العام». وأضاف «سعر 100 دولار للبرميل لخام برنت يقع بالتأكيد في نطاق مذهل».

وتم تداول العقود الآجلة لخام برنت عند 88.08 دولارًا للبرميل يوم الجمعة، في حين تم تداول العقود الآجلة للخام الأميركي عند 85.16 دولارًا للبرميل. ومن المتوقع أن يسجل الطلب العالمي مستوى قياسيا هذا العام بفضل السفر الجوي القوي واحتياجات توليد الطاقة وارتفاع نشاط البتروكيماويات الصيني، حسبما توقعت وكالة الطاقة الدولية في أغسطس. وقد ينمو الطلب هذا العام بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا إلى 102.2 مليون برميل يوميا.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن إمدادات النفط لن تتناسب مع ارتفاع الطلب، مضيفة أنها تتوقع ارتفاع الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا. وانخفضت الإمدادات بعد أن خفضت السعودية إنتاجها طوعا في الأشهر الأخيرة ومن المرجح أن تفوق الزيادات في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وإيران وفنزويلا.

وبشكل عام، قد يبلغ متوسط إنتاج النفط الأميركي 12.8 مليون برميل يوميًا في عام 2023، لكن المحللين يشككون في إمكانية الحفاظ على مكاسب النفط الصخري دون زيادة حادة في نشاط الحفر. وانخفضت منصات النفط الأميركية النشطة هذا الشهر إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير 2022.

كما أن أسعار النفط الأميركي على المدى القريب أعلى من العقود الآجلة، مما شجع بشكل أكبر على السحب من المخزون. وجرى تداول الخام الأميركي للتسليم في أكتوبر مؤخرا أعلى بحوالي 6 دولارات من التسليم بعد 12 شهرا.

وعندما ارتفعت العقود الآجلة لآجل ستة أشهر في أواخر يوليو/تموز لفترة وجيزة فوق تلك العقود تسليم أكتوبر، انخفضت الأسهم الأميركية مع قيام محافظي البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف شراء النفط وتخزينه.

وقال كريستوفر هاينز، المحلل في شركة إنرجي أسبكتس: «سيكون من الصعب للغاية تحفيز هذا التخزين»، وقال إرني بارساميان، الرئيس التنفيذي لغرفة مقاصة التخزين الطرفي، ذا تانكر تايقر، إن أسعار النفط الخام للتسليم المستقبلي تحتاج إلى التداول بما لا يقل عن 50 سنتًا فوق أسعار أكتوبر قبل أن يكون تخزين الخام مربحًا.

ويقارن ذلك بتقديرات تتراوح بين 10 و20 سنتا عندما كانت أسعار الفائدة تحوم حول 1 %. وكتب محللون في شركة اينرجي اسبيكتس في مذكرة: «من المرجح أن ننتقل إلى وضع طبيعي جديد يتمثل في انخفاض الغطاء الآجل للمخزون».

وتخشى الأسواق من أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى عرقلة النمو الاقتصادي هذا العام، مما يؤثر على الطلب على النفط الخام. كما عززت قراءات التضخم في منطقة اليورو التي جاءت أعلى من المتوقع هذه الفكرة.

وأثرت بيانات مؤشر مديري المشتريات الصينية المتوسطة أيضًا على المعنويات، حيث أظهرت البيانات الرسمية أن نشاط التصنيع في أكبر مستورد للنفط في العالم انكمش للشهر الخامس على التوالي في أغسطس، وإن كان بمعدل أبطأ من المتوقع.

ومن المتوقع أن تمدد المملكة العربية السعودية خفض إمدادات النفط بمقدار مليون برميل حتى أكتوبر، حيث تسعى لدعم الأسعار في ظل خلفية اقتصادية متعثرة.

ارتفاع إنتاج النفط الإيراني وصادراته مع نجاح التهرب من العقوبات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قفز إنتاج إيران وصادراتها من النفط في أغسطس على الرغم من العقوبات الأميركية، وفقا لمستشارين وشركات تتعقب شحنات الناقلات، حيث تبيع طهران لمشترين من بينهم الصين.

وقال محللون إن ارتفاع الصادرات يبدو أنه نتيجة لنجاح إيران في التهرب من العقوبات الأميركية وتقدير واشنطن في تطبيقها بينما يسعى البلدان إلى علاقات أفضل.

وسعت الولايات المتحدة إلى الحد من صادرات النفط الإيرانية منذ خروج دونالد ترمب من الاتفاق النووي لعام 2015 في عام 2018 وإعادة فرض العقوبات التي تهدف إلى كبح إيرادات الحكومة الإيرانية، لكن الصادرات ارتفعت خلال فترة ولاية الرئيس جو بايدن، وكانت الصين أكبر مشترٍ، وفقا لمتتبعي الصناعة.

وتقدر شركة إس في بي إنترناشيونال الاستشارية أن إنتاج النفط الإيراني ارتفع في أغسطس إلى 3.15 ملايين برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ عام 2018، مع وصول صادرات النفط الخام والمكثفات إلى ما يقل قليلاً عن 2 مليون برميل يوميًا.

وقالت سارة فاخشوري من إس في بي: «إيران في طريقها لاستعادة إنتاجها النفطي قبل العقوبات».

وتجري الولايات المتحدة محادثات مع إيران بشأن اتفاق محتمل يتم بموجبه إطلاق سراح خمسة مواطنين أميركيين من قبل إيران وإلغاء تجميد 6 مليارات دولار من الأموال الإيرانية في كوريا الجنوبية، ورفض مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، جيك سوليفان، تقديم جدول زمني للتوصل إلى اتفاق.

ويشكل ارتفاع أسعار النفط أيضًا خطرًا سياسيًا على بايدن مع اقتراب موعد الانتخابات المقررة في نوفمبر 2024. ومن الممكن أن تؤدي زيادة العرض في السوق العالمية إلى انخفاض الأسعار.

وقال كيفن بوك، المحلل في شركة كليرفيو للطاقة، حول ما يسميه السلطة التقديرية لإنفاذ العقوبات الأميركية: «يبدو أن هذا يحدث». وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن الإدارة تواصل فرض العقوبات على إيران وأن أرقام صادرات النفط تتقلب بمرور الوقت ووفقًا للمنهجية.

وقال المتحدث: «إننا نتواصل بانتظام أيضًا مع الدول الأخرى لثنيها بقوة عن اتخاذ خطوات تتعارض مع العقوبات المفروضة على إيران». وقال محللون إن إيران تهربت لسنوات من العقوبات النفطية من خلال إجراءات مثل عمليات النقل من سفينة إلى سفينة و»الانتحال» -أو التلاعب بأجهزة إرسال واستقبال نظام تحديد المواقع العالمي بحيث تظهر السفن في مواقع مختلفة- وأن البلاد تتحسن في هذه التكتيكات.

وقال بن كاهيل، المحلل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية البحثي، إن إيران خفضت أيضًا بشكل كبير شحناتها النفطية إلى الصين، وهو الأمر الذي ساعد في تشجيع المشترين على زيادة المشتريات.

وقال «ليس من المفاجئ أن يؤدي خصم نفطك إلى تعزيز الطلب عليه. وأعتقد أيضا أنه من الصعب وقف هذه التجارة». وينتقل النفط الإيراني أيضًا إلى سورية وفنزويلا، وفقًا للمحللين وبيانات الشحن.

وسيكون معدل الإنتاج البالغ 3.15 ملايين برميل يوميا هو أعلى رقم لإيران منذ عام 2018، وفقا لأرقام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، التي تعد إيران عضوا فيها. ويقدر موقع تانكر تراكرز دوت كوم، الذي يقوم بتقييم شحنات النفط، أن صادرات إيران من الخام والمكثفات بلغت في المتوسط 1.92 مليون برميل يوميا في أول 27 يوما من أغسطس، وستكون صادرات النفط في أغسطس هي الأعلى شهريا هذا العام، وفقا لأرقام الشركة.

وتتوقع كبلر، التي تقدم بيانات التدفقات، أن يبلغ متوسط صادرات الخام في أغسطس نحو 1.2 مليون برميل يوميا، انخفاضا من أعلى مستوى في 2018 البالغ 1.54 مليون برميل يوميا الذي بلغته في مايو. وغالبًا ما تقوم الشركة بمراجعة أرقامها. ولا توجد أرقام رسمية للصادرات الإيرانية. تستخدم شركات تتبع الناقلات البيانات من الأقمار الصناعية وتحميل الموانئ لمراقبة التدفقات.

ارتفاع الإمدادات بالمدى القريب

وقالت إيران إنها تتوقع ارتفاع الإمدادات في المدى القريب، ونقلت وسائل إعلام رسمية عن وزير النفط الإيراني قوله إن إنتاج النفط الخام سيصل إلى 3.4 ملايين برميل يوميا بحلول نهاية سبتمبر. ويأتي الارتفاع من إيران في الوقت الذي تقوم فيه أوبك+، التي تضم أوبك وروسيا وآخرين، بخفض الإنتاج لدعم سوق النفط، حيث أثرت التوقعات بأن الضعف الاقتصادي سيؤثر على الطلب على الأسعار.

وقال فاخشوري إن افتقار إدارة بايدن للشفافية بشأن سياسة النفط الإيرانية له عواقب على أمن الطاقة العالمي بشكل خاص.

ويتجه النفط الخام إلى تكبد خسارة شهرية صغيرة بعد أن قفز في يوليو، إذ أدت قيود الإمدادات التي فرضها منتجا أوبك+ السعودية وروسيا إلى تشديد السوق، ومع ذلك، هناك تكهنات بأن الولايات المتحدة قد تخفف العقوبات ضد فنزويلا وإيران، مما قد يؤدي إلى زيادة التدفقات العالمية. بالإضافة إلى ذلك، قالت تركيا إنها على وشك الانتهاء من

العمل الفني على خط أنابيب عراقي رئيس، بهدف إعادة تشغيله مرة أخرى في أقرب وقت ممكن، حسبما قال وزير الطاقة ألب أرسلان بيرقدار.

وكتب محللو آر بي سي كابيتال ماركتس، بمن فيهم هيليما كروفت، في مذكرة: «ما نتوقعه هو تسريع اتجاه تطبيق الحد الأدنى للعقوبات لتمكين البراميل الإيرانية من الوصول إلى السوق الآسيوية». «ومع ذلك، لا يزال هناك مفسدون مهمون يجب مشاهدتهم. وقد يسعى الكونغرس إلى تغيير هذا الوضع غير الرسمي ومحاولة فرض تطبيق الإجراءات العقابية الحالية».

ويتدفق الضيق إلى أسواق الوقود في المصبّ، مع نوع من البترول المتبقي من تكرير النفط يكلف أكثر من النفط الخام في أوروبا لأول مرة منذ عقود، كما أن أسعار البنزين والديزل أعلى بكثير من المعايير الموسمية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قيود إنتاج المصافي.

وخفضت أوبك + إنتاجها من النفط الخام إلى أدنى مستوى في عامين تقريبًا في يوليو مع بدء خفض طوعي كبير من قبل المملكة، وفقًا لمسح بلاتس أجرته ستاندرد آند بورز جلوبال. وأدى الخفض السعودي الأخير وكذلك الاضطرابات في كازاخستان ونيجيريا إلى تعويض المكاسب في إيران والعراق، مما ساهم في انخفاض إنتاج أوبك + بنحو مليون برميل يوميًا على أساس شهري. ووجد المسح أن أعضاء أوبك الـ 13 ضخوا 27.34 مليون برميل في اليوم، بينما أضافت روسيا وثمانية حلفاء آخرين 13.06 مليون برميل في اليوم بإجمالي 40.40 مليون برميل في اليوم. وكان هذا هو الأدنى منذ أغسطس 2021، عندما كانت التخفيضات الرئيسة التي تم تنفيذها أثناء الوباء لا تزال قيد التراجع.

ومع تعثر أجزاء كثيرة من الاقتصاد العالمي الآن على قدم وساق، عاد تحالف أوبك + إلى استراتيجية تقييد العرض القوي لدعم انخفاض أسعار النفط، حيث أعلن العديد من الأعضاء عن 1.2 مليون برميل في اليوم في التخفيضات الجماعية من مايو حتى نهاية العام، وأعلنت السعودية من جانب واحد عن خفض إضافي قدره مليون برميل في اليوم لشهر يوليو، والذي تم تمديده حتى سبتمبر.

ووجد المسح أن السعودية خفضت إنتاجها إلى 9.05 ملايين برميل في اليوم -وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2021. ولم يكن الانخفاض حادًا مثل التخفيضات التي تعهدت بها، حيث انخفض الإنتاج بمقدار 940 ألف برميل في اليوم مقارنة بأحجام يونيو.

وكان تعويض التخفيضات السعودية إلى حد ما هو زيادة الإنتاج من قبل إيران وفنزويلا الخاضعتين للعقوبات. وسجل الإنتاج الإيراني أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2018، عند 2.76 مليون برميل في اليوم، بينما سجل الإنتاج الفنزويلي أعلى مستوى منذ فبراير 2019 عند 810 آلاف برميل في اليوم، بحسب المسح.

وقال رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية إن هناك خططًا لزيادة إنتاج النفط إلى 3.5 ملايين برميل يوميًا بحلول نهاية سبتمبر. ونقلت وكالة تسنيم شبه الرسمية للأنباء عن الرئيس التنفيذي للشركة الإيرانية محسن خوجاشمهر قوله إنه

في الوقت الذي تولت فيه الإدارة الإيرانية الحالية السلطة في عام 2021، كانت البلاد تنتج 2.2 مليون برميل يوميا من النفط.

ووفقًا لتقديرات وكالة أرجوس للنفط، كانت آخر مرة أنتجت فيها إيران هذا القدر من النفط في أكتوبر 2018. وكان هذا هو العام الذي كانت فيه الولايات المتحدة آنذاك. أعاد الرئيس دونالد ترمب فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي.

وقالت أوبك في تقريرها الشهري الأخير عن سوق النفط إن متوسط إنتاج إيران بحسب المصادر الثانوية بلغ 2.83 مليون برميل يوميا. وأظهرت البيانات أن ذلك ارتفع بمقدار 68 ألف برميل يوميا عن الشهر السابق.

وقدرت وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع إنتاج إيران في يوليو عند 2.9 مليون برميل يوميا، وهو ما يقترب من الرقم الرسمي الإيراني. ويأتي الارتفاع من إيران في الوقت الذي تخفض فيه أوبك +، التي تضم أوبك وروسيا وحلفاء آخرين، الإنتاج لدعم سوق النفط، حيث أدت التوقعات بأن الضعف الاقتصادي سيؤثر على الطلب، إلى الضغط على الأسعار. ويقول محللون آخرون إن إنتاج إيران وصادراتها ارتفع، وتقدر إس في بي إنترناشيونال، وهي شركة استشارية، أن إنتاج الخام بلغ أكثر من 3 ملايين برميل يوميا في يوليو ارتفاعا من 2.7 مليون برميل يوميا في يناير. وبلغت صادرات الخام والمكثفات 2 مليون برميل يوميا في يوليو.

وقالت مصادر محايدة، لم يكن هناك أي إجراءات صارمة أو جادة ضد صادرات النفط الإيرانية، وقالت ان العقوبات مطبقة لكن ربما لم يتم تنفيذها أو مراقبتها بالكامل، كما أن جميع أحجام العرض هذه موجودة في السوق المظلمة، حيث لا توجد شفافية وبالتالي لا تنعكس في بيانات العرض العالمي الرسمي والتصدير».

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن جميع سلطات العقوبات المفروضة على إيران لا تزال سارية. وقال المتحدث: «نحن لا نتردد في اتخاذ إجراءات ضد المتهربين من العقوبات، باستخدام جميع سلطات العقوبات المتاحة لدينا».

رهانات على ارتفاع أسعار النفط مع شح الإمدادات .. 100 دولار للبرميل

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

عادت أسعار النفط الخام إلى المكاسب الأسبوعية بعد أسبوعين من الخسائر، لتسجل أعلى مستوياتها فيما يزيد على سبعة أشهر، بدعم من توقعات تمديد تخفيضات تحالف «أوبك+» إلى أكتوبر المقبل.

وارتفعت الرهانات في السوق على بلوغ سعر النفط الخام مستوى 100 دولار للبرميل، في ضوء استمرار شح الإمدادات النفطية.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن أسعار النفط الخام ارتفعت فوق 85 دولارا، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط لليوم السابع على التوالي مواصلا أطول فترة من نوعها منذ يناير، وأغلق عند أعلى سعر تسوية منذ نوفمبر، لافتا إلى ارتفاع العقود الآجلة الأمريكية بنسبة 7.2 في المائة هذا الأسبوع محققة أكبر مكاسب أسبوعية منذ مارس.

وأكد التقرير أن الخام ارتفع منذ أواخر يونيو الماضي مع تضاؤل تدفقات «أوبك+»، وتعميق روسيا التزامها بجهود دعم السوق وتكثيف الصين إجراءاتها لتعزيز اقتصادها.

ونقل التقرير عن مجموعة الطاقة «سي آي بي سي» تأكيدها أن سعر 85 دولارا لخام غرب تكساس الوسيط هو مستوى معنوي قوي، مؤكدا الحاجة إلى الثقة بأن التحفيز الصيني قد بدأ في الترسخ وتحسين المعنويات هناك.

وأشار التقرير إلى إعطاء بيانات الوظائف الأمريكية الرئيسة، يوم الجمعة، دفعة أخرى للأسعار، حيث جاء معدل البطالة أعلى من المتوقع وتباطؤ نمو الأجور، ما زاد من الرهانات على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة.

وذكر التقرير أن تحالف «أوبك+» يقوم بتقييد الإمدادات من أجل دعم السوق، خاصة وسط مؤشرات على ضعف الطلب في الصين المستهلك الرئيس للنفط.

ولفت التقرير إلى انخفاض التدفقات إلى الصين إلى نحو 1.3 مليون برميل يوميا، مبينا أن هذا هو أدنى مستوى تم تسجيله منذ يونيو 2020 في الأشهر الأولى من الوباء، عندما انخفض الطلب على النفط عالميا.

من جانبه، أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن سعر برميل النفط الخام من خام غرب تكساس الوسيط وصل إلى 85 دولارا في ختام الأسبوع وهي أعلى نقطة سعر حتى الآن هذا العام.

وأفاد التقرير بأنه تم تداول خام برنت مرتفعا عند 87.88 دولار وهو أيضا رقم قياسي جديد لعام 2023.

وعد التقرير أن أحد العوامل الكبيرة في ارتفاع أسعار النفط الخام هو انخفاض المخزونات في الولايات المتحدة، التي انخفضت بمقدار 10.6 مليون برميل أخرى، وفقا لإدارة معلومات الطاقة.

ولفت إلى أن الدعم الآخر لأسعار النفط هو ضعف الدولار وهو الأمر الذي يجعل النفط الخام في متناول غير حاملي الدولار، وبالتالي تحفيز الطلب.

وقدر التقرير أن ارتفاع الأسعار سيجعل من الصعب على إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، مواصلة العملية البطيئة المؤلة

لإعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي للبلاد، الذي نما بمتوسط 600 ألف برميل أسبوعيا خلال الأسابيع القليلة الماضية، بعد استنزاف 300 مليون برميل من النفط على مدى الأعوام القليلة الماضية. وأضاف التقرير أنه على الرغم من خروج 300 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي النفطي ودخولها في المخزونات التجارية فإن مخزونات النفط الخام -باستثناء المخزون الموجود في الاحتياطي الاستراتيجي- أقل بأكثر من 100 مليون برميل من مستويات يوليو 2020.

وأشار التقرير إلى أن تزايد المعنويات الصعودية في أسواق النفط مع متابعة المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة، حيث تستمر مستويات المخزون في الانخفاض، بينما من المتوقع أن يتم تمديد تخفيضات الإنتاج والتصدير في «أوبك+».

وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفع النفط يوم الجمعة، إلى أعلى مستوياته فيما يزيد على سبعة أشهر منهيا سلسلة خسائر استمرت أسبوعين، وذلك بدعم من توقعات نقص الإمدادات.

وقال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي، يوم الخميس، إن بلاده، ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، اتفقت بالفعل مع شركائها في «أوبك+» على خفض صادرات النفط.

وصعد سعر خام برنت 1.66 دولار أو 1.9 في المائة إلى 88.49 دولار للبرميل عند التسوية. وكان قد ارتفع خلال الجلسة إلى 88.75 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ 27 يناير.

وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.39 دولار أو نحو 1.7 في المائة إلى 85.02 دولار للبرميل. وارتفع في وقت سابق إلى 85.81 دولار، وهو أعلى مستوى له منذ 16 نوفمبر.

وارتفع سعر خام برنت بنحو 4.8 في المائة هذا الأسبوع مسجلا أكبر زيادة أسبوعية منذ أواخر يوليو. كما ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 7.2 في المائة، في أكبر مكسب أسبوعي له منذ مارس.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار منصة واحدة خلال الأسبوع.

وذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأسبوعي الأمريكي المعني بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض إلى 631 منصة خلال الأسبوع حتى الآن هذا العام قدر التقرير خسارة 148 منصة حفر نشطة.

وأوضح التقرير أنه يبلغ عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع 444 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019 قبل الوباء.

وأشار التقرير إلى بقاء عدد منصات النفط على حاله خلال الأسبوع عند 512، بانخفاض 109 حتى الآن في عام 2023 كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار منصة واحدة إلى 114، بخسارة 42 منصة للغاز النشط منذ بداية العام، وبقيت الحفارات المتنوعة على حالها خلال الأسبوع.

ولفت التقرير إلى انخفاض عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة، أي أقل بمقدار 23 منصة عن الوقت نفسه من العام الماضي، بينما انخفض عدد منصات الحفر في «إيجل فورد» بمقدار منصتين، وهو الآن أقل بـ21 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

وأشار التقرير إلى بقاء مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة على حالها خلال الأسبوع، عند 12.8 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 25 أغسطس -وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة- لتبلغ أعلى مستوى إنتاج منذ عام 2019، وتصل مستويات الإنتاج الآن إلى 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

تنافس قطاع السيارات الكهربائية على أشده .. حرب أسعار وطرز جديدة للشركات الاقتصادية

باتت المنافسة بين شركات السيارات في قطاع السيارات الكهربائية على أشدها، خاصة مع توقعات بارتفاع حصة السيارات الكهربائية في أوروبا بشكل كبير في الأعوام المقبلة، وحرب أسعار في الصين.

وفي السياق، تأمل شركة صناعة السيارات الألمانية «فولكس فاجن» في زيادة الطلب على السيارات الكهربائية، بعد ضعف أخير، وتركز على قطاع السيارات الكهربائية، طبقا لما قاله توماس شيفر، مدير الشركة، قبل المعرض التجاري «آي. أيه.أيه موبيليتي».

وقال «بحلول عام 2027، سنطلق كعلامة تجارية، 11 طرازا كهربائيا جديدا في السوق. وهذا نموذج إضافي عما تم الإعلان عنه سابقا في الخطط حتى عام 2026 «.

وتعهد بتقديم توقعات أولية في معرض السيارات، الذي يقام في ميونخ في الفترة من الرابع حتى العاشر من سبتمبر الجاري .

وأضاف أنه على الرغم من تراجع الطلب أخيرا، إلا أن شركة «فولكس فاجن» ما زالت ملتزمة بتركيزها على السيارات الكهربائية. وتابع «نحن نفترض أن حصة السيارات الكهربائية في أوروبا ستزداد بشكل كبير، في الأعوام المقبلة» واصفا التراجع الأخير بأنه «مؤقت».

في المقابل، أزاحت شركة «بي إم دبليو» الألمانية للسيارات في معرض ميونخ الدولي الستار، لأول مرة، عن نسخة تجريبية من سيارتها الكهربائية الكاملة الجديدة «نويه كلاسه»/الفئة الجديدة/ والمزمع طرحها في الأسواق في عام 2025.

وخلال العرض الأول لهذه السيارات، قال أوليفر تسيبزه الرئيس التنفيذي للشركة، إن «نويه كلاسه» تتمتع بمدى سير وسرعة شحن أفضل بـ30 في المائة مقارنة بالسيارات الكهربائية الحالية.

وأضاف أن بنية السيارة مصممة حاليا بالكامل للمحرك الكهربائي، وقال إنه نظرا إلى أن خطط تطوير السيارة آخذة في الحسبان أيضا إعادة تدوير جميع المكونات، فإن هذه السيارة تعد أكثر مراعاة للبيئة.

ولم تأت سيارة الرؤية المستقبلية لـ«بي إم دبليو» في شكل السيارة الرياضية متعددة الأغراض «إس يو في»، بل جاءت في شكل السيارة الليموزين متوسطة الحجم، حيث يماثل حجمها حجم سيارات الفئة الثالثة الحالية، لكن أول موديل من «نويه كلاسه» سيكون سيارة «إس يو في» وسيتم إنتاجها في مصنع «بي إم دبليو» في ديبريسين في المجر في نهاية 2025. وتقريبا في الوقت نفسه، سينتج مصنع «بي إم دبليو» الرئيس في ميونخ الموديل الثاني في أوائل 2026، وستليه سيارات أخرى على هذه البنية، وذلك حسبما أعلن تسيبزه، مشيرا إلى أنه سيكون من بين هذه السيارات سيارة «بي إم دبليو» صغيرة.

وتسعى «بي إم دبليو» إلى الوصول بنسبة السيارات الكهربائية في هذا العام، إلى 15 في المائة من مبيعاتها على أن تصل هذه النسبة إلى 33 في المائة عام 2026.

وتهدف الشركة من خلال سيارة «نويه كلاسه» إلى تخفيض التكاليف وزيادة ربحية السيارات الكهربائية، وسيسهم في ذلك مجموعات بناء البرمجيات للمحرك ونظام العجلات والنظام الكهربائي للمركبة ومساعدة القيادة، حيث سترشد

هذه العوامل من ضفائر الكابلات والوزن والمال.

وأعرب تسيبزه، عن اعتقاده بأن تحديد عام 2025 لطرح السيارة الجديدة «مناسب تماما»، لأن قطاع السيارات يقف على وشك قفزة تكنولوجية، كما أن البطاريات تحقق قفزة هائلة، فضلا عن أن الطلب على السيارات الكهربائية سيزداد على نحو ملحوظ في منتصف العقد الحالي.

كانت «بي إم دبليو» قد استخدمت مصطلح «نويه كلاسه» للسيارة الليموزين المدمجة بي إم دبليو 1500 التي تم تقديمها في معرض ميونخ الدولي للسيارات عام 1961، وهي السيارة التي كانت قد أنقذت الشركة بعد التدهور الذي شهدته آنذاك. والآن تستخدم الشركة هذا المصطلح تعبيرا عن الانتقال إلى التنقل الكهربائي والرقمنة والاقتصاد التداولي.

وتعتزم الشركة تحديد سعر السيارة الجديدة قبل وقت قصير من البدء بإنتاجها، وقال تسيبزه:» لن نقوم بالتسعير لمنتجاتنا خارج السوق»، لافتا إلى أن هناك حرب أسعار حاليا في الصين، ولا سيما مع عديد من شركات صناعة السيارات الجديدة والسيارات الكهربائية الرخيصة.

الهند تمدد تفويض محطات الطاقة باستيراد الفحم لتفادي انقطاع الكهرباء الاقتصادية

مددت الهند تفويضا لمحطات الطاقة، باستيراد الفحم حتى مارس، حيث تسبب أغسطس، الأكثر جفافا، منذ أكثر من قرن، في رفع الطلب على الكهرباء إلى مستوى قياسي، ما يفرض ضغطا على إمدادات البلاد من الوقود الرئيس، الذي يستخدم في توليد الكهرباء.

وطلب من المحطات المصممة، للعمل بالفحم المحلي، استيراد 4 في المائة من إمداداتها، من الوقود، حتى مارس لتفادي انقطاعات الكهرباء، ما مدد اتجاها سابقا للشراء من الخارج، حتى نهاية الشهر الجاري، طبقا لما ذكره بانكاج انجاروال وزير الطاقة الاتحادي، في مقابلة مع وكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس.

يأتي القرار، وسط تصاعد الطلب على الكهرباء، ويرجع ذلك جزئيا إلى تراجع كميات الأمطار، ما يجبر المزارعين على تشغيل مضخات الري لسقي حقولهم، طبقا لما ذكره أجاروال.

ويؤدي الطقس الحار في معظم الأجزاء من البلاد أيضا، إلى استخدام أجهزة التبريد، ما يضيف إلى استهلاك الطاقة.

وتمتلك الهند احتياطيات ضخمة من الفحم تصل إلى 344 مليار طن، إلا أنها ثاني أكبر مستورد للفحم في العالم، وتعتمد في استيرادها على أسواق إندونيسيا وأستراليا وجنوب إفريقيا.

وتخطط الهند لزيادة الاعتماد على الفحم في توليد الكهرباء بنسبة 25 في المائة بحلول 2030. وتشمل خطة الوزارة الهندية إضافة 56 جيجاواط من الكهرباء المولدة من الفحم إلى الشبكة القومية بحلول 2030.

وتواجه الهند -بحكم عدد سكانها الضخم الأكبر في العالم- طلبا مرتفعا على الكهرباء تزداد معدلات نموه عاما بعد عام، بسبب الزيادة السكانية.

وتمثل الهند، ثالث أكبر منتج للانبعاثات في العالم، بسبب اعتمادها على الفحم في توليد نحو 70 في المائة من احتياجاتها للكهرباء.

وبلغ حجم إنتاج الهند من الكهرباء خلال 2021 نحو 404.1 جيجاواط، اعتمدت أغلبها على الفحم بنسبة 69.9 في المائة، في حين حلت مصادر الطاقة المتجددة في المرتبة الثانية بنسبة متواضعة لم تتجاوز 11.4 في المائة.

ورسمت الهند خططا سابقة لخفض الاعتماد على الفحم في إنتاج الكهرباء إلى أقل من 60 في المائة من إجمالي الإنتاج في البلاد حتى 2027، لكنها تراجعت عن ذلك بسبب ضغوط الحرب الروسية - الأوكرانية وموجات ارتفاع الحرارة خلال الصيف الماضي.

من هذا المنطلق، تخشى الحكومة الهندية تسريع خططها في إغلاق محطات الفحم، كما تخشى خفض عمليات التعدين في المناجم المنتجة، وكذلك خفض الواردات.

وتتبنى الهند -أيضا- خطة متأخرة وطويلة في مسألة خفض الانبعاثات والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2070، خلافا للدول الأوروبية، وكثير من دول العالم التي تخطط للوصول إلى هذه الحالة بحلول 2050.

وترصد الهند مبالغ ضخمة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، إلا أنها تشتكي من ضعف الاستثمار في تقنيات تخزين الكهرباء النظيفة، وهي معضلة تعوق أغلب دول العالم النامي عن التوسع في مشاريع التحول الأخضر.

ألمانيا تعلن انتهاء الطاقة النووية .. حصان ميت الاقتصادية

أعرب المستشار الألماني أولاف شولتس، عن عدم شعوره بالاستفزاز من مطلب الحزب الديمقراطي الحر، الشريك في الائتلاف الحاكم، بوقف تفكيك محطات الطاقة النووية، موضحا أنه يعد أن القضية قد تمت تسويتها.

وفي تصريحات لمحطة «دويتشلاند فونك» الألمانية الإذاعية، أجاب شولتس، الذي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بالنفي على سؤال حول ما إذا كان عد مطلب الحزب بمنزلة استفزاز شخصي.

وقال المستشار «انتهت الطاقة النووية. ولم تعد تستخدم في ألمانيا. التوقف عن الاستخدام تم وفقا للقانون. موضوع الطاقة النووية في ألمانيا بمنزلة حصان ميت. لست بحاجة إلى التحدث من منطلق فرض السلطة».

وتعالت أصوات الحزب الديمقراطي الحر بهذا المطلب على خلفية استمرار ارتفاع تكاليف الكهرباء، التي تشكل عبئا على الاقتصاد، خاصة على الصناعة كثيفة الاستهلاك للطاقة. في المقابل تطالب الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر، الشريك أيضا في الائتلاف الحاكم، بتقديم دعم من الدولة لخفض أسعار الكهرباء في القطاع الصناعي، لكن الحزب الديمقراطي الحر عارض ذلك، ولا يزال شولتس متشككا إزاء المقترح، بحسب «الألمانية».

وفي تصريحات شولتس لـ«دويتشلاند فونك»، دعا المستشار إلى تقديم اقتراح تمويل، وقال: «يجب بالطبع أن يكون ذلك جزءا من أي نقاش يدور حول إنفاق مليارات».

وأضاف شولتس: «علينا أن نضمن أن يكون لدى ألمانيا إنتاج طاقة غير مكلف من الناحية الهيكلية. نفعل ذلك من خلال التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، وبوتيرة غير مسبوقة. نحن بالمناسبة نقوم بذلك أيضا من خلال بناء شبكة للهيدروجين، حيث من المخطط اتخاذ القرارات اللازمة بشأنها هذا العام وأوائل العام المقبل».

يشار إلى أن المستشار الألماني أولاف شولتس، استبعد بشكل قاطع بناء محطات طاقة نووية جديدة، على الرغم من دعوات مشرعين إلى تغيير هذه السياسة.

وقال شولتس، إن الناس الذين يدعون إلى بناء محطات طاقة نووية جديدة ينسون حقيقة أن بناء محطة جديدة يستغرق 15 عاما، وتراوح تكلفتها بين 15 و20 مليار يورو (16 و21 مليار دولار).

وأضاف شولتس، الشهر الماضي، أن مثل هذه المحطات ستكتمل «في نهاية الثلاثينيات مع ارتفاع أسعار الكهرباء التي تضاعفت بالفعل، لتصبح ثلاثة أضعاف ما سندفعه مع الطاقات المتجددة، التي قمنا بالتوسع فيها في جميع المجالات».

يذكر أن أسعار الكهرباء في ألمانيا ارتفعت بدرجة كبيرة في أعقاب بدء الحرب الروسية في أوكرانيا في 2022، حيث سعت برلين سريعا إلى إيجاد بدائل لمصادر الطاقة الروسية الرخيصة.

وقامت موسكو بتقليص إمدادات الغاز، ما دفع الحكومات في جميع أنحاء أوروبا إلى التنافس في مصادر أخرى.

وأعرب مشرعون ألمان عن تأييدهم للسماح بإعادة تشغيل المفاعلات النووية القديمة، على الرغم من حقيقة أن ألمانيا توقفت عن استخدام الطاقة النووية وأغلقت آخر مفاعلاتها في وقت سابق من العام الجاري.

وقال ماركوس زودر رئيس وزراء بافاريا: إنه يرغب في بناء مفاعل جديد في بافاريا لأبحاث الاندماج النووي.

وأقر مجلس الوزراء الألماني حزمة من شأنها أن تسهل إقامة وتشغيل أنظمة الطاقة الشمسية بالنسبة إلى الأفراد والشركات التجارية. وتهدف هذه الحزمة إلى القضاء على البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بإقامة وتشغيل أنظمة الطاقة الشمسية، والمضي قدما في تسريع وتيرة توسيع الطاقة الشمسية في ألمانيا، الذي تنامى في الفترة الأخيرة.

وبعد قرار المجلس، سيتم عرض هذا التعديل القانوني على البرلمان، بحيث يدخل حيز التنفيذ بحلول نهاية العام، وفقا لما

جاء في مشروع القانون.

وستعمل الحزمة على تسهيل تشغيل أنظمة الطاقة الشمسية في الشرفات وستسهل استخدام الكهرباء ذاتية التوليد من الخلايا الكهروضوئية في المباني السكنية، كما ستعمل الحزمة على توسيع نطاق إمكانات بناء أنظمة طاقة شمسية في الأراضي الزراعية والحقول.

أعلى مستوى في 7 أشهر.. أسعار النفط تلامس 90 دولاراً عكاظ

سجلت أسعار النفط أعلى مستوياتها فيما يزيد على 7 أشهر، في آخر تعاملات لها، وذلك بدعم من توقعات نقص الإمدادات. وصعد سعر خام برنت 1.66 دولار أو 1.9% إلى 88.49 دولار للبرميل عند التسوية. وكان قد ارتفع خلال الجلسة إلى 88.75 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ 27 يناير الماضي.

وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.39 دولار أو نحو 1.7% إلى 85.02 دولار للبرميل. وارتفع في وقت سابق إلى 85.81 دولار، وهو أعلى مستوى له منذ 16 نوفمبر 2022.

وارتفع سعر خام برنت بنحو 4.8% هذا الأسبوع مسجلاً أكبر زيادة أسبوعية منذ أواخر يوليو الماضي. كما ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 7.2% في أكبر مكسب أسبوعي له منذ مارس الماضي.

من جهته، أشار نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، في تصريحات له الأسبوع الماضي، إلى أن بلاده - ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم - اتفقت بالفعل مع شركائها في «أوبك+» على خفض صادرات النفط الشهر القادم.

قبل كوب 28.. خبراء يرصدون عقبات تحرم الدول النامية من التمويلات المناخية

داليا الهمشري
الطاقة

مع قرب انعقاد قمة المناخ كوب 28 في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، تواجه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عددًا من العقبات التي تحرمها من تلقي التمويلات المناخية.

وأبرز المشاركون في الندوة -التي نظّمها معهد حوكمة الموارد الطبيعية، الخميس (31 أغسطس/آب 2023)- أبرز التحديات التي تواجه دول المنطقة في الحصول على التمويلات الدولية لدعم مشروعات انتقال الطاقة ومواجهة أخطار التغيرات المناخية.
وتمثل هذه الندوة، التي أدارتها مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية لوري هابتايان، الحلقة الرابعة من سلسلة ندوات عبر الإنترنت بعنوان «انتقال الطاقة والطريق إلى مؤتمر الأطراف كوب 28».

وتغطي سلسلة الندوات المكونة من 8 حلقات، موضوعات تتراوح بين مناقشة الدور المحتمل لقمة المناخ كوب 28 في دفع عملية انتقال عادل للطاقة عالميًا، وخصائص وشروط الانتقال العادل للطاقة، ودور الهيدروجين الأخضر في تحول الطاقة.

تفاوت في حجم التمويل
سلّطت مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية لوري هابتايان، الضوء على تدني النسب التي حصلت عليها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تمويلات التغيرات المناخية، مقارنةً بمناطق أخرى مثل دول شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ.

وأوضحت لوري هابتايان أن هذه الدول قد نجحت في الحصول على تمويلات بقيمة 293 مليار دولار، مقارنةً بنحو 16 مليار دولار فقط لدول منطقة الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن هذا يمثل فجوة كبيرة للغاية في حجم التمويل قبل كوب 28.

كما أبرزت وجود تفاوت في حجم التمويل حتى بين دول منطقة الشرق الأوسط، موضحة أن المغرب ومصر وتونس تُعَد أكثر الدول حصولًا على التمويلات المناخية، بينما لم تحصل بعض الدول على تمويل مناخي على الإطلاق.

من جانبها، أشارت أخصائية تمويل المناخ بالمعهد العالي للنمو الأخضر هالة الحموي، إلى أن تعريف التمويل المناخي -وفقًا للجنة الدائمة المعنية بالتمويل المُنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي- في تقريرها لعام 2014، هو تمويل الإجراءات المناخية سواء من تخفيف الانبعاثات الكربونية أو التكيف مع التغيرات المناخية.

ولفتت هالة الحموي -خلال كلمتها في الندوة التي حضرتها منصة الطاقة المتخصصة- إلى أن المشكلة في هذا التعريف أنه لا يحدد مصادر التمويل المناخي.

المبادئ الأساسية

قالت الحموي إن التمويل المناخي الدولي يعتمد على المصادر المالية التي توفرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية بناءً على مبادئ تتعلق بالتمويل المناخي، مشيرة إلى أن هذه المبادئ منبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي لعام 1992، واتفاق باريس عام 2016.

وأضافت الحموي أن هناك مبدأين مهمين للتمويل المناخي، الأول ينص على ضرورة أن توفر الدول المتقدمة الموارد المالية لمساعدة الدول النامية، وذلك للوفاء بالتزاماتها المناخية، ويوجه التمويل سواء لإجراءات التكيف أو التخفيف للتغيرات المناخية.

وتابعت هالة الحموي أن هذا المبدأ يُعَد إلزاميًا وأخلاقيًا أكثر مما هو قانوني؛ بحيث إنه لا توجد عقوبات إذا لم يتم الوفاء به، خاصة مع اقتراب كوب 28.

واستطردت أن المبدأ الثاني يتمثل في العدالة والمسؤولية المشتركة والمتباينة في مواجهة تغير المناخ، مبرزة أهمية هذا المبدأ؛ لأنه يحقق الإنصاف للبلدان النامية المتأثرة بالتغير المناخي أكثر من كونها مؤثرة.

وأوضحت أن الدول المتقدمة عليها أن تدفع الثمن كونها من أسهمت بشكل أكبر منذ الثورة الصناعية في حدوث أزمة تغير المناخ.

التمويل المناخي المحلي

أبرزت أخصائية تمويل المناخ بالمعهد العالي للنمو الأخضر هالة الحموي، أن التمويل المناخي يمكن أن يكون محليًا يُوفر من ميزانية الدولة أو بمساهمات الأفراد أو القطاع الخاص.

وأكدت، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة، أهمية التمويل المحلي في تسريع عملية تحول الطاقة من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة.

وأشارت الحموي إلى أن عملية تحول الطاقة تتطلب تكنولوجيا حديثة وإنشاء بنية تحتية مناسبة لمصادر الطاقة النظيفة، وبناء قدرات بشرية قادرة على التعامل مع هذه التطورات، ومن ثم تُعَد عملية انتقال الطاقة مُكلفة للغاية وقد تصل إلى تريليونات الدولارات.

وسلّطت الضوء على تقرير وكالة الطاقة الدولية الذي يشير إلى أن الاستثمار في الطاقة المتجددة قد بلغ 1.7 دولارًا مقابل 1.1 دولارًا في الوقود الأحفوري، مؤكدة أن هذا يمثل مؤشرًا جيدًا للغاية لعملية تحول الطاقة شريطة توافر التمويل

اللازم، ولا سيما قبل كوب 28.

معايير للتنفيذ والمراقبة
أوضحت الحموي أنه بعد فشل الدول الكبرى في الوفاء بتعهداتها بدفع 100 مليار دولار لتمويل مكافحة تغير المناخ في الدول النامية، يجب أن تتضمن مفاوضات قمة المناخ كوب 28 وضع آلية للتنفيذ ومراقبة الأهداف القادمة، وكيفية توزيع أموال التعهدات بين الدول.

وحول تفعيل صندوق الخسائر والأضرار الذي أُقر خلال قمة المناخ السابقة كوب 27، أشارت الحموي إلى ضرورة وضع آليات واضحة لتحديد ما يمكن اعتباره خسائر وأضرارًا، وكيفية تعويضها -خلال كوب -28 دون مساومات.

بدوره، لفت المحلل الاقتصادي والمتخصص في التمويل المناخي والباحث بكلية إدارة الأعمال بجامعة إدنبرة عبدالرحيم عصاب -خلال كلمته في الندوة- إلى أنه يمكن تقسيم مصادر التمويل بين القطاعين العام والخاص.

وأبرز عبدالرحيم عصاب أن هناك عدة جهات تمويل دولية مهمة أبرزها صندوق المناخ الأخضر، موضحًا أنه يُعد أحد أكبر صناديق التمويل، ويهدف إلى دعم جهود البلدان النامية في الاستجابة للتحديات المناخية.

وأفاد بأنه يمكن للدول -كذلك- أن تتعامل مع الدول المانحة مباشرةً، وأن تتلقى تمويلات ثنائية مُصممة خصيصًا لمشروعات أو احتياجات مُحددة.

وقال إنه على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستمرار في الاستثمار في بناء قدراتها على مستوى البنية التحتية، والقدرات البشرية القادر على تشغيل المشروعات، وتبسيط السياسات.

كما دعا دول المنطقة إلى البحث الدائم عن فرص تعاون، ولا سيما على المستوى الإقليمي، لافتًا إلى أن التعاون بين دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط محدود للغاية فيما يتعلق بمكافحة أخطار التغير المناخي.

وطالب الدول المانحة بمزيد من التعرف على خصائص دول المنطقة، وتصميم أدوات مالية وفقًا لاحتياجات، وإمكانات كل دولة على حدة، وابتكار آليات تمويل جديدة لمساعدة الدول النامية على المضي قدمًا في مواجهة الأخطار.

الهند تُعدل مستويات ضريبة أرباح النفط ومشتقاته

أحمد أيوب

الطاقة

يشهد قطاع النفط في الهند خفضًا جديدًا لمستويات ضريبة أرباح النفط ومشتقاته غير المتوقعة، التي تفرضها السلطات على النفط الخام وزيادتها على صادرات عدد من المشتقات النفطية؛ بما فيها وقودا الديزل والطائرات.

وأعلنت الحكومة أنها تعتزم تقليل نسبة ضرائب الأرباح غير المتوقعة على النفط الخام إلى 6 آلاف و700 روبية هندية (81.03 دولارًا) للطن المتري (7.3 برميلًا) بحسب ما نشرته وكالة رويترز، يوم السبت 2 سبتمبر/أيلول (2023)، نقلًا عن بيان حكومي.

ويأتي هذا التعديل بناءً على مراجعة دورية من قِبل حكومة الهند لحركة الإنتاج والطلب المحليين والرغبة في ضبط إتاحة المنتجات النفطية للسوق المحلية والحد من صادراتها نسبيًا في حالة زيادة الطلب عليها محليًا، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ضريبة أرباح النفط في الهند

قررت الهند خفض ضريبة الأرباح غير المتوقعة على النفط الخام إلى 6 آلاف و700 روبية هندية (81.03 دولارًا) للطن المتري (7.3 برميلًا) بدءًا من يوم السبت 2 سبتمبر/أيلول (2023) بعد أن كانت عند مستوى 7 آلاف و100 روبية هندية.

في المقابل، تعتزم الحكومة الهندية زيادة ضريبة الأرباح غير المتوقعة على وقود الديزل إلى 6 روبيات للتر الواحد صعودًا من 5.50 روبية للتر الواحد.

ومن المُقرر رفع الهند لضريبة الأرباح غير المتوقعة على وقود الطائرات إلى 4 روبيات للتر الواحد صعودًا من 2 روبية للتر الواحد، في حين ستبقى الضريبة على البنزين عند مستوى صفر.

وفي أغسطس/آب (2023)، زادت الحكومة الحكومة الهندية ضريبة الأرباح غير المتوقعة على النفط الخام إلى 7 آلاف و100 روبية للطن من 4 آلاف و250 روبية للطن.

وقبل ذلك، في مطلع أغسطس/آب ذاته، طبّقت الحكومة الهندية زيادة في مستويات ضريبة الأرباح غير المتوقعة على النفط الخام من 1.600 روبية إلى 4 آلاف و250 روبية.

(1 دولار أميركي = 82.6887 روبية هندية)

سر تعديل الضريبة

فرضت الهند ضرائب الأرباح غير المتوقعة لأول مرة في الأول من يوليو/تموز 2022، لتنضم بذلك إلى عدد متزايد من الدول التي تفرض ضرائب الأرباح غير المتوقعة على شركات الطاقة.

وآنذاك، أقرت الحكومة رسوم تصدير بقيمة 6 روبيات هندية لكل لتر على البنزين ووقود الطائرات و13 روبية هندية للتر من وقود الديزل، بحسب ما نشره موقع مينت (Mint)، في فبراير/شباط (2023).

ويوضح الرسم التالي -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- واردات أوروبا من الوقود الهندي خلال عام 2022 والأشهر الأربعة الأولى من عام 2023:

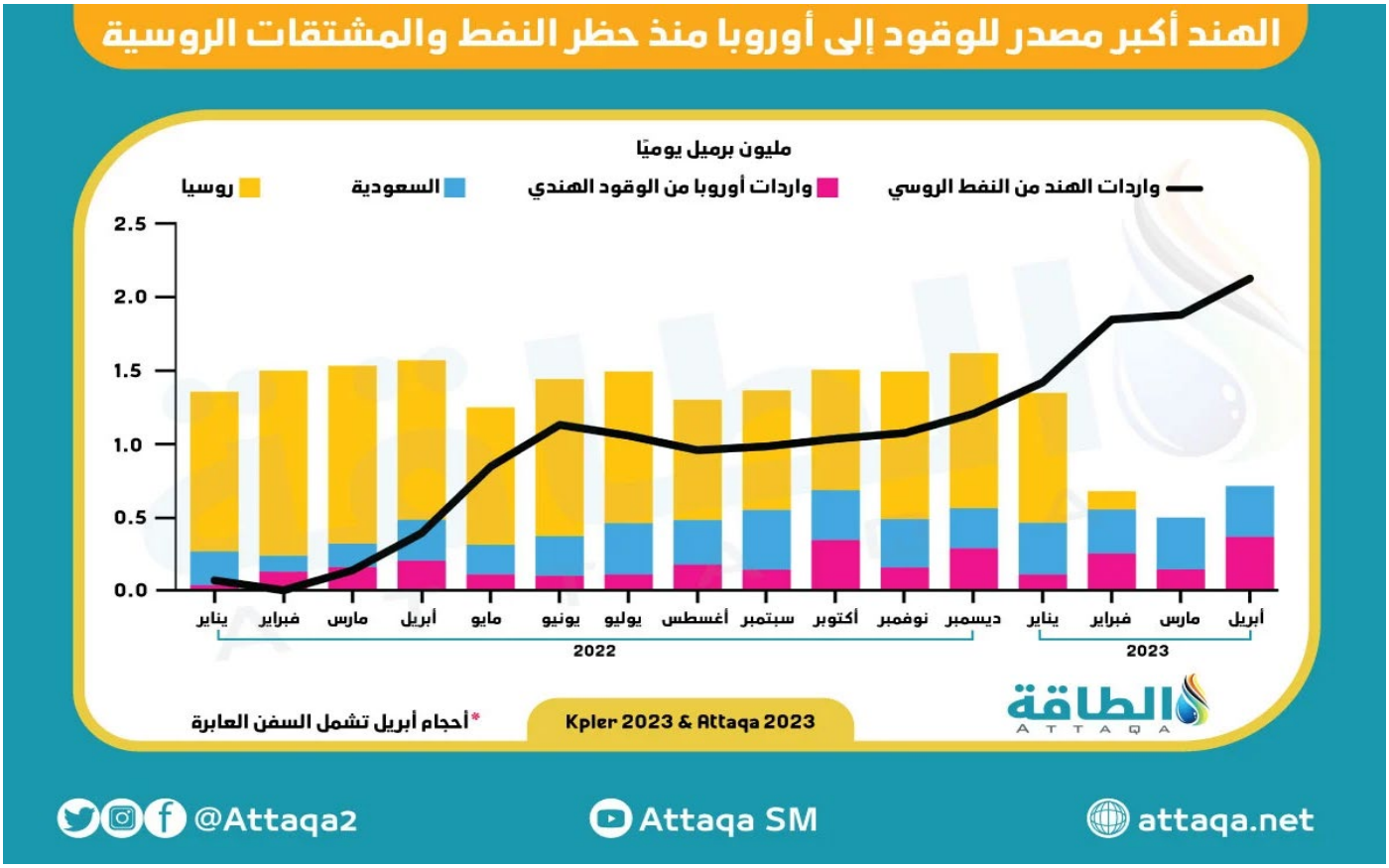

وتفرض الحكومة ضريبة على الأرباح غير المتوقعة التي يحققها منتجو النفط على أي سعر يتجاوز حد الـ75 دولارًا للبرميل.

وتراجع الهند الضريبة كل أسبوعين وتُعدل الأسعار بناءً على مستويات أسعار النفط عالميًا، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتستند الضريبة على صادرات الوقود إلى الهوامش التي تجنيها شركات التكرير من الشحنات الخارجية، وهذه الهوامش هي في المقام الأول الفرق بين سعر النفط العالمي المحقق والتكلفة.

ويُعزى سبب زيادة الضريبة إلى رغبة مصافي تكرير النفط الخاصة في تحقيق أرباح سريعة من التصدير إلى الخارج بدلًا

من بيع المنتجات النفطية محليًا، بحسب ما نشره موقع إي تي إنرجي وورلد (ET Energy World) في 1 أغسطس/ آب (2023).

شكراً